

حكاي سرقيسات

وزارة الاتصالات تحذر من مضارّ الاتصال

ضحى شمس

منذ الإعلان عن الاختراق الإسرائيلي لشبكتي الهاتف اللبناني الخليوي والثابت وأنا أنتظر التعليمات. حسناً، الشبكة مخترقة، كما في الفضاء كذلك على الأرض، وماذا بعد؟ ماذا علينا أن نفعل للحد من الخسائر؟ ماذا عنا نحن المواطنين؟ هل يجري التنصّت علينا أيضاً؟ أو بنحو أدق، هل نحن بمتناول التلاعب التخريبي الإسرائيلي الناتج من سيطرته سيطرة كاملة على قطاع الاتصالات؟ يبدو الرد بنعم مرجحاً. لذا نسأل استطراداً: ماذا تفعل الدولة التي اكتشفت الاختراق، ليس على صعيد ملاحقة العدو في المؤسسات الدولية فقط، وهو أمر مهم، إنما فوراً، الآن، وفي كل يوم، لحماية المواطنين من تمادي هذه الجريمة؟ بتعبير آخر: إذا كانت اتصالاتنا لا تزال تصبّ في الأذن نفسها عبر الحدود، فكيف علينا أن نتصرف نحن المواطنين بعد اكتشافنا أن تلفوناتنا هي في الحقيقة مجرد ميكروفونات مفتوحة على مكبرات صوت في الجهة الأخرى من الحدود؟ حين يقبض على عميل، يقال إنه «أحترق»، أي لم يعد ممكناً استعماله. لكن اكتشاف وقوع «تكنولوجيا الاتصالات اللبنانية» بين يدي العدو، لا يوقف استخدام العدو لهذه الشبكات، إلا إذا قامت هذه السلطات بإجراء ما. وبالتالي، ما الذي يجب أن نفعله نحن المواطنين؟ ما هي إرشادات الدولة؟ ألا يجب أن تصدر شيئاً من نوع «وزارة الاتصالات تحذر من مضارّ الاتصال؟». لا شيء. لم يقل لنا أحد أي شيء.

في المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير الاتصالات شربل نحاس، وحين كان الخبير عماد حب الله يتحدث عن استنساخ الأرقام الخليوية اللبنانية و«توأمتها» عبر إرسال رشق من الرسائل الهاتفية الفارغة من أرقام مجهولة، تذكرت فجأة أنني تلقيت منذ نحو أسبوعين سبع رسائل فارغة من رقم لا أعرفه. لو لم أسمع المؤتمر الصحافي، لما كنت قد تنبهت لذلك. المؤسف أن العقل السياسي للدولة هو بالمعنى المحدود للكلمة وليس مواطنياً. رويت الأمر لصديقة، فتذكرت هي الأخرى أنها تلقت مثل هذه الرسائل، وزوجها أيضاً. كم من أرقام هاتفية جرت توأمتها مع أرقام إسرائيلية متكررة لبنانياً؟ كم من الأرقام اللبنانية جرى استنساخها واستخدامها إسرائيلياً؟ ماذا علينا أن نفعل الآن؟ هل هناك أسلوب تقني من أجل إبطال مفعول هذا الاختراق، من نوع الاستعاضة عن الشبكة القديمة بشبكة جديدة مدققة بأنظمة الحماية فيها؟ هل علينا مثلاً أن نرمي هواتفنا ونحرق أرقامنا لأنها «مخترقة» أصلاً؟ أن ندعو الى يوم وطني لإقامة محرقة خليوية هائلة، في مكان ذي رمزية، كمكان اغتيال الرئيس المغدور رفيق الحريري؟ هل من الممكن بناء «درع» اتصالية لحجب عالم الإشارات اللاسلكية اللبناني؟ أو تقوم الدولة مثلاً بنوع من «تنظيف» الشبكة الأرضية من «الأذان» الإسرائيلية، ونعود إلى استعمالها حصراً من دون أجهزةتنا الخليوية؟ ما هي الاستراتيجية اللبنانية لإيقاف الضرر وحماية المواطنين؟ والأهم، هل هناك فعلاً إرادة سياسية لذلك؟ إن مراقبة سلوك معظم الطبقة السياسية في لبنان تظهر على الأقل، أن هناك صراعاً على ذلك، ما يعني وجود إرادة ممانعة.

من يمانع؟ ما اسمه بقاموس الأوصاف اللبناني المشفر؟ من الذي لم يدقق بأداء الشركات الأجنبية الثلاث: الكاتيل وسيمنز واريكسون التي لزمتهما الدولة بناء شبكتي الخليوي والثابت؟ لم تراخ هذه الشركات إجراءات حماية الشبكات اللبنانية من الاختراق كما يحصل عادة! هل كان ذلك لأنه لم يطلب أحد منها ذلك؟ وهل استفادت حكومات هذه الشركات من هذه الثغرة التقنية؟ هل أهمل المسؤولون اللبنانيون أيامها هذه النقطة عن جهل، (وهو شيء محتمل نظراً لعدد الجهلة الكبير الذي نوصله في كل انتخابات الى دوائر القرار) أم عن سابق تصور وتصميم؟

البعض يقول إن عالم الاتصالات معقد لدرجة لا يمكن معه ضمان عدم الاختراق، والدليل أن جزءاً كبيراً من التراسل السياسي بين الدول، لا يزال يجري شفهيّاً. كم مرة نسلم أن مبعوثاً دبلوماسياً أتى لتبليغ رسالة شفهيّة؟ ولماذا يكلف نفسه لو لم يكن يعرف الأكمة وما وراءها؟ العجيب هو أننا في عالم تنتشر فيه أكثر فأكثر العادات الأمنية، وخصوصاً تلك التي تنتهك حرمة الشخصي، ومع ذلك لسنا آمنين. أفتح جزداني ألف مرة في اليوم، وأعرض لمسح باللايزر ولالات كشف المعادن، عند مدخل المول، السينما، الفنادق... إلخ، لأكتشف آخر النهار أن يد الإسرائيلي تصل إلى جببي، لأن شخصاً ما في موقع المسؤولية لم يقم بواجبه! من هو حضان طروادة في الطبقة السياسية؟ من يعطل تعيين مفتشين ومراقبين في كل القطاعات؟ من يترك أنظمة الرقابة في كل قطاعات الدولة اللبنانية تهتر من الإهمال وانعدام الصيانة؟ حضان طروادة؟ ربما علينا التفتيش عن اسطبل كامل لطروادة بيننا. لا بل إن عدد العملاء المكتشفين وأنواع اختراقاتهم توحى أن الاسطبل هو الأساس وليس الباقي. وربما كان هذا «طبيعيّاً» في بلد لم يستطع أن يكون، عبر تاريخه، أكثر من مزرعة.

مندوبو «اللبنانية»: نحو رابطة تخرمش؟

فانت الحاج

لم يسبق أن اجتمع هذا العدد من مندوبي رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية لمناقشة برنامج الهيئة التنفيذية بشأن الدفاع عن الجامعة ومصالح أساتذتها. النصاب اكتمل، للمرة الأولى، في جلسة «بمن حضر»، بمشاركة نحو 90 مندوباً من أصل 153. أما اليوم الطويل الذي استمر من 10 صباحاً حتى 6 مساءً فعكس رهان المندوبين على مجلسهم في الضغط النقابي ومساءلة الهيئة التنفيذية. وبدا من المداخلات أن هؤلاء لن يكتفوا بما كان يحصل سابقاً أي تفويض الهيئة متابعة قضاياهم والصيغة التي تراها هي مناسبة بل إن البعض ذهب إلى حد رفض البرنامج المقدم من الهيئة لكونه لا يصلح أن يكون مشروعاً مطلبياً. يراهن المندوبون على فرض أولويات تجمع الأساتذة حولها وخطة تحرك ميدانية تبدأ بالاعتصام ولا تنتهي بالإضراب المفتوح، بعدما ملأوا من رابطة تميل إلى التناغم مع السلطة على حساب حقوق الأساتذة. هذا التوجه عبّر عنه أكثر من مندوب، وقال رئيس مجلس المندوبين وسيم حجازي: «لقد بلغ العمل النقابي في الرابطة حداً من التردّي أصبحت معه عروض السلطة مطالب لنا». ومن أمثلة ذلك، برأيه، موافقة الهيئة على مشروع احتساب المعاش التقاعدي على أساس زيادة خمس سنوات بدلاً من مشروع القسمة على 30 الذي نسف بعد نضال استمر 11 سنة.

حجازي افتتح الجلسة بتأكيد إعادة إنجاح القرار الداخلي، والتمييز بين

مسلمات تطبيق القانون والمطالب، سائلاً: هل أصبح تعيين العمداء مطلباً لوجوب الاعتصام فيما هو تطبيق بديهي للقوانين الناظمة؟» ورأى حجازي أن تحسين الوضع المادي للأساتذ الجامعي يجب أن يكون أولوية للرابطة الحالية، نافية أن يكون هناك أي تعارض بين المهمّ

البرنامج البدي

«أسوأ الفساد فساد الأفضل والجامعة هي الأفضل»، يقول علي الحسيني، رئيس مجلس إدارة صندوق تعاضد أساتذة الجامعة والعضو المستقل من الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة. وبعدهما أثار الحسيني فضيحة ملف معهد الفنون الذي مرّ مرور الكرام، قدّم ملاحظات واقتراحات على تقرير الهيئة أشبه ببرنامج بديل دعا بعض المندوبين إلى تبنيه. وتحدث الرجل عن إغفال التقرير لموضوع الموازنة وإعادة العمل بعلوّة التفرغ، تعويض المديرية، درجة الدكتوراه والدرجة الاستثنائية، اعتماد 75 ساعة تدريس لاحتساب سنة الخدمة لضم الخدمات وغيرها من المطالب الحيوية. الحسيني انتقد عدم تخصيص نظام «أل. أم. دي» بعنوان خاص.



خلال حرب تموز، أمضى أبو علي 13 يوماً بين المقاومين في الغندورية

حين اصطدم الإسرائيليون بعناده قرروا تصفيته عبر العميل حسين عبد النبي



لم يذهب انتظار أبو علي سديّ. بعد التحرير، عبر من الغندورية إلى قريته الأم، القنطرة. جدد أبو علي شبابه وغلبه حينه إلى منزله الأول. عاش التحرير بكل جوارحه. عادت الحياة من جديد في واد لطالما حلم به جنة خضراء تستصرخ يديه. «فرحة النصر كانت عارمة في صدورنا، وقاتلة في صدور قوم آخرين، إذ ارتدّ الصهاينة غزاة في تموز 2006». لم يكن أبو علي قد أتمّ عودته إلى قريته، فأمضى في الغندورية بين المقاومين 13 يوماً، حتى اقترح عليه أبنائه المغادرة، لأن الأمور بدأت تسوء. وفي تموز، حكاية طويلة. هكذا، انتقل أبو علي من الغندورية إلى قلاويه المجاورة، ثم ما لبث أن غادر إلى ديرغيا، ومن هناك إلى مدينة صيدا، قاطعاً الطريق تارة سيراً على الأقدام، وبالسيارات - إن وجدت - تارة أخرى. ظل يتواصل مع أهله في الغندورية، حتى حل مساء الجمعة الحادي عشر من آب. فجر اليوم التالي، عند الساعة الرابعة، نفذت القوات الإسرائيلية إنزالاً جويّاً في الغندورية «شارك فيه آلاف الجنود، لتأمين وصول قوات إسرائيلية إلى مجرى الليطاني». يروي أبو علي تلك اللحظات التي

عاشها وهو لا يعرف شيئاً عن أولاده الذين التحقوا بالمدافعين عن القرية فيقول: «حين اتصلت بالمختار، أبلغني كيف يطارد المقاومون جنود العدو من منزل إلى آخر ومن زيتونة إلى أخرى». لكن، لم يعرف المختار شيئاً عن أولاد أحمد عباس. امتدت المواجهات ستين ساعة، انتهت بانسحاب الإسرائيليين واستشهاد بضعة مقاومين، بينهم ولداه فادي وشادي. وتعمّدت القرية بين العائلة والوادي بالدم. لا تلمح في عيني أبو علي أي دمعة تفضح أساه العميق. تكاد نظنّ لوهلة أن فادي وشادي في رحلة، والعودة منها قريبة.

بعد الحرب بنى مسجداً في الوادي نفسه، أو «وادي الشهداء» كما يسميه أهل المنطقة، تخليداً لذكرى ابنية الشهيدين. يرى أبو علي أن البناء كالزعر، جزء من إحياء من الأرض. محاولة للخروج من الحرمان التاريخي. لكن رغم كل شيء، تشهد القرى المحيطة بالوادي اليوم موسم صيف مزدهراً قرب الينابيع. طور أبو علي مشاريعه الزراعية بقدرات ذاتية: زراعة التبغ، بستان الأشجار المثمرة على أنواعها، من حمضيات ولوزيات وغيرها، إضافة إلى موسم الرمان الوافر، دبسا وثماراً، وتربية النحل. يحلم اليوم بإتمام إنجاز مشروع الليطاني وإنشاء السدود، وإلا «فإن الجنوب سيبقى مهجوراً، وستزداد أسباب نزوح أبنائه وهجرتهم». في البداية، ظن أبو علي أن التحرير كان كفيلاً بوضع حد لها، «ولكن دولتنا لم تكافئنا إلا بمزيد من الجفاء». يتوقف أبو علي عن العتب، يرغب في العودة إلى مواصلة حكاية لا يجب أن تنتهي فصولها. يقنعك بالألا تغادر زمّنه ومكانه الجميلين، وأن تعيش معه أحلامه. تلفحك نسمة من هواء يحتفل في الوادي برجال مزوا ولكنهم لم يفارقوا المكان إطلاقاً. وأبو علي، ليس سوى أحدهم.

يشير إلى الطاحونة التي عُقد بالقرب منها مؤتمر الحجير، في تلك الفترة، بدعوة من السيد عبد الحسين شرف الدين، وأعلن فيه «وجهاء» جبل عامل تأييدهم لقيام الدولة العربية في دمشق، بزعامة الملك فيصل.

تأخى أبو علي مع الأرض ووطدت الأيام علاقتهم. حُفظ بترابها وهوائها ومانها، فأكسبتها عناصرها التصدي لعسف الاحتلال وعملائه، حين منعه من زراعة أرضه. في العلاقة مع المحتل الإسرائيلي، لم يجد بديلاً من المغامرة، محافظاً على علاقة طيبة مع «قوات الطوارئ الدولية». يروي أن الإسرائيليين حين اصطدموا بعناده، رغم محاولات ترهيبه وترغيبه، قرروا تصفيته، عبر «السنيّ الذكر، العميل حسين عبد النبي». ويروي أن الأخير كمن له مع مجموعة من العملاء، حين كان يهجم بالدخول إلى بستانه، برفقة أولاده وبناته، بمواكبة جنود الأمم المتحدة. وأطلق العملاء النار عليه وعلى صغاره. لم يابهوا بالقوات الدولية، التي كالعادة سارعت إلى نقلهم إلى مستشفى الناقورة، حيث مكثوا ما يزيد على أسبوعين للمعالجة. هناك، أخبر الضابط الفرنسي أبو علي بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي لا تمانع وجوده، بل العملاء اللحيديون هم الذين يرفضون الأمر. لم يستغرب كثيراً «لأنني على ما يبدو أذكرهم بأن العمالة خيار الجبناء». وصار هؤلاء يروجون أنه يساعد المقاومين، حتى يبرروا منعه. طبعاً لا يجد أبو علي غضاضة في الشائعة، على العكس، لكن الأمر «شرف لا يذيعه»، مؤكداً أن العملاء أشاعوا ذلك «لمنعني من إحياء الأرض». أرادوها ميتة. ويستعيد سيلاً من التفاصيل من ذاكرته: أتلفوا منة قفير نحل يملكها، أحرقوا موسماً كاملاً من الخضر في خيم البلاستيك. جرفوا مساحات واسعة من الأشجار المثمرة. وكل هذا لم يوهن عزمه.